

واليها اقرض الوصي مال اليتيم فلا يجوز الا لفرورة كنف او تهب بشرطه المعروف  
 في كتب الفقه ولا يجوز استعمال ذواتهم وتكونها بغير اجازة من ولي عليهم واذا  
 استعمل او ركب بغير ذلك لزمه اجرة مثاها لمدة ان يستعمل والركوب واذا علم الاكل  
 او الاخذ لاموال اليتامي ضيافة ان الولي ان قدر له ما ياكل وجعل ذلك من جملة اجرة  
 او صدقة او غير علي التعليم وكان اجرة المثل فاكل فيجوز له ذلك لان  
 ذلك امر المستعمل له وابهم بغيرها اجرة معلم اليتيم الواجبات والقران والادب من ماله  
 ذكر ان ذلك يكون لان ذلك يستمر معه ويستفيع به واما السؤال عن اكل  
 مرتكبا كبيرة في شركا اليتامي في الزرع وغير شركا بهم من مالهم  
 قول الله تعالى ان ضيافة وعن التصديق منها وعن استعمال ذواتهم  
 الذين ياكلون اموال اليتامي طعاما وعن اكل الضيوف والزايير بن منها اذا كان ذلك  
 الى اخره ان ينعاهنا عادة ابايهم وكان كل ذلك مع عدم وصي شرعي وهل  
 اسموا باكم والمنافرين في هذه الاجوبة اذا وقع شيء من ذلك يكون كبيرة فالجواب ان اكل  
 من ذلك وسلك بنا اموال اليتامي من شركا بهم وغيرهم لا يجوز وكذا  
 وبكم احسن المملك ووفانا وياكم النوع اطعام الضيوف منها والزايير بن سوا كانوا اصدا  
 في المالك انه على ما ابايهم ام لا لا يجوز ذلك ولو كان ذلك عادة ابايهم  
 تشاقدير وهذا ما تيسر تطيره من ومثل ذلك التصديق ولو عن ابايهم من الايتام او غيرهم  
 هذه الاجوبة وكذا الاقتراف منه لا يجوز ولا فرق في عدم جواز  
 المفيدة على تلك الاستقامة العديدة ما تقدم كله بين وجود الوصي الشرعي وعدمه  
 من فيمن فضل اسم العظيم وفوق ذي علم عليم والحمد لله على  
 التمام وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم انتهى واما

هذه اجوبة الشيخ الامام الشهاب احمد  
 بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين  
 رحمه الله تعالى على اشكالات للحنبل عند الشرح  
 رحمه الله تعالى

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

على الاستقامة العديدة  
 في قوله تعالى  
 وقوله تعالى  
 وقوله تعالى

قرر فوجه كذا  
 في قوله

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



لَيْسَ  
**مَسْئَلُهُ** سَأَلَ الْعَرَفِيُّ أَمَّا إِلَيْهِ ابْصَاعُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى أَنْ يَعْبُدَ  
 عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تَعَذَّبَ طَائِفَةٌ فَقَالَ كَيْفَ يَكُونُ تَعَذُّبُ  
 طَائِفَةٍ جَوَابَ الشَّرْطِ وَعَذَابُ الطَّائِفَةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى  
 الْعَفْوِ عَنِ الْآخَرِ وَكَيْفَ يُعَذَّبُ الْجَوَابُ انْتَهَى فَا الْجَوَابُ عَنْ  
 ذَلِكَ **الْجَوَابُ** لِمَا رَمَى نَبِيَهُ عَلَى جَوَابِ ذَلِكَ لَكِنَّهُ يَعْلَمُ مِنْ  
 سَبَبِ نَزُولِ الْآيَةِ وَهُوَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ فِي  
 غَزْوَةِ تَبُوكَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ اثْنَانِ يَسْتَهْزِئَانِ  
 بِالْقُرْآنِ وَالنَّبِيِّ وَالْآخَرُ يَضْحَكُ فَالطَّائِفَتَانِ ثَلَاثَةٌ وَاحِدَتَانِ  
 فَعَقِبَ عَنْهُ وَهُوَ مُحْتَشِيٌّ مِنْ خَيْرِ الْأَشْجَحِيِّ يَقَالُ هُوَ الَّذِي كَانَ يَضْحَكُ  
 وَلَا يَخُوضُ وَكَانَ يَمْسِي بِحَابِئِ اللَّهْمَةِ وَيُبْكِي بَعْضُ مَا سَمِعَ فَلَمَّا  
 نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَهِيَ وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ لِيَقُولُوا إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ  
 وَنَلْعَبُ إِلَى آخِرِهَا تَابَ مِنْ نِفَاقِهِ وَقَالَ **اللَّهُمَّ** إِنِّي لَا أُنَالِ السَّمْعَ  
 آيَةً تَقْرَأُ أَعْنَى تَقْشَعُ مِنْهَا الْجُلُودَ وَتَحِبُّ مِنْهَا الْقُلُوبَ **اللَّهُمَّ**  
 اجْعَلْ وَقَاتِي قَتْلًا فِي سَبِيلِكَ لَا يَقُولُ أَحَدٌ أَنَا غَسَلْتُ أَنَا  
 كَفَسْتُ أَنَا دَفَنْتُ فَاصْبِرْ يَوْمَ الْهَامَةِ فَمَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا  
 عَرَفَ مَصْرَعَهُ وَأَمَّا هُوَ فَلَمْ يَعْرِفْ لَهُ مَصْرَعٌ وَلَا ظَفَرَ أَحَدٌ بِجَسَدِهِ

٢٩  
 وَأَمَّا الْآخَرَانِ فَلَمْ يَتَوَبَا أَحَدُهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِدْرِيسٍ إِذَا تَقَرَّرَ  
 ذَلِكَ عِلْمُ أَنَّ التَّقَرُّرَ أَنْ يَعْفُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْكُمْ أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ  
 لَكُونَتْ تَابَ وَبَقِيَ نَفْسُهُ عَلَى نِفَاقِهِ تَعَذَّبَ الطَّائِفَةُ الْبَاقِيَةُ عَلَى  
 نِفَاقِهَا فَجَازَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى كَفْرِ كَمُ عَدَّتُمْ وَالشَّرْطُ فِي  
 الْحَقِيقَةِ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ بِشَهَادَةِ الْوَاقِعِ **مَسْئَلُهُ**  
 سَأَلَ الْعَرَفِيُّ أَمَّا إِلَيْهِ ابْصَاعُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ  
 ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لَتَعْلَمُوا عِدَّةَ السَّنِينَ وَالْجَنَازِ  
 فَيُجْعَلُ عِلْمُ الْعِدَّةِ وَالْحِسَابِ مَعْلُومًا لِلْمَنَازِلِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ  
 فِي مَعْرِفَةِ عِدَّتِهِ لَكُنْ الْقَمَرُ مُقَدَّرًا بِالْمَنَازِلِ بِلِ عُرُودِهِ وَطَوْلِهِ  
 كَأَنَّهُ انْتَهَى فِيهَا الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ **الْجَوَابُ** طَاهِرٌ تَقَرَّرَ أَنَّ  
 الضَّمِيرَ الْمَفْعُولَ فِي قَدَرِهِ لِلْقَمَرِ وَجَدَهُ وَتَحْصِيصُهُ بِالذِّكْرِ  
 لِسَرْعَةِ سَمْعِهِ وَمَعَانِيهِ مَنَازِلُهُ وَأَنَّهُ طَمَّ أَحْكَامَ الشَّرْعِ بِهِ وَلَا  
 بِهِ يَعْرِفُ انْقِضَاءَ الشُّهُورِ وَالسَّنِينَ لَا بِالشَّمْسِ وَلَا بِالنُّجُومِ  
 الْعَرَبُ فِي تَوَارِيخِهِمْ وَقِيلَ الضَّمِيرُ لَهَا لِأَنَّهَا فِي مَعْرِفَةِ  
 عِدَّةِ السَّنِينَ وَالْحِسَابِ وَكَتَفَى بِذِكْرِ الْقَمَرِ مَا ذَكَرَ تَوَازُلَ الْقَمَرِ  
 فِي الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ الثَّمَانِيَةُ وَالْعَشْرُونَ مَرَّةً وَهَذِهِ الْمَنَازِلُ  
 مَقْسُومَةٌ عَلَى اثْنَتَيْ عَشَرَ لِكُلِّ رَجُلٍ مَنَزِلَتَانِ وَثَلَاثُ فَيَزِلُّ الْقَمَرُ



كل ليلة منها منزلا فيستمر ليلتين ان نزل الشهر والافليه فانقضا  
مع نزوله تلك المنازل ومقام الشمس في كل منزله ثلاثين  
عشر يوما وبانقضاها تقضي السنة وسلطان الشمس بالها  
والقمر بالليل وحركة الشمس تنفصل السنة الى الفصول  
الاربعة وبالفصول الاربعة تنظم مصالح هذا العالم وحركة  
القمر يحصل الشهور وباختلاف حاله في زيادة صوبه ونقصه  
يختلف احوال رطوبات هذا العالم وتنبئ الحركة اليومية  
يحصل الفار الذي هو محل الكسب والليل الذي هو محل الرخاء  
وهذا يدل على كثرة رحمة الله تعالى للخلق وعظيم عنايته بهم  
فالحيكا الاسلام هذا يدل على انه تعالى اودع في اجرام الا  
الافلاك والكواكب اشياء معينة من الخواص وقوى مخصوصه  
باعتبارها تنظم مصالح هذا العالم السفلي اذ لو لم يكن لها اتان  
وفوايد في هذا العالم لكان خلقها لغیر فايده فينا في تلك الصور  
اذ انقرض ذلك ظهر ان معرفه المنازل في القمر والشمس دخلا  
اي دخل في معرفه عدد السنين وشهورها وايامها وفي معرفه  
حساب الاوقات واحال الديون والمعاملات وغير هابل  
كمال ذلك ومعرفته على حقيقته لا يعرفه الا من عرف تلك

المنازل وحسابها وكيفيه سير النير فيها وانتقاله من  
بعضها الى بعض واما مجرد معرفه عروب القمر وطلوعه فلا  
يحصل به تمام ذلك فالتضح ان تهيه تلك المنازل للسنين  
او للقمر علة واصحه لعلوم السنين وحساب نحو الاوقات على  
وجهها وان هذا العلم معلول لتلك الهيئه وانه لا عار على  
ذلك وان قوله العزانه لا يفتقر في معرفه هذين ككون القمر مقدر  
بالمنازل وان الطلوع والغروب كاف منوع اذ لو شاهد  
الجاهل بالمنازل طلوع القمر اثنا الليل فقبل له ما الماضي او  
المباقي من الليل لم يعرف **الحجاب** مع مشاهدته لطلوعه بخلاف  
من يعرف المنازل فانه يعرف ذلك وما هو اذ في منه باجى النفا  
اليه **فان قلت** الذي ظهر مما قررناه هو معرفه الحساب المذكور  
اما علم عدد السنين فلا يتوقف على معرفه المنازل اصلا فكيف  
حعل معلولا لتقدير المنازل **قلت** المراد بعدد السنين  
ما يشمل عدد اجزائها من الشهور والايام والساعات ولا  
يعرف كمال ذلك ايضا بل اصله الا من عرف تلك المنازل  
فلا اشكال حينئذ في الايه بوجه ولما ان احدا منه على ذلك  
والله سبحانه هو الموفق للصواب **فايده** الصيا هو اعظم



وَابْلَغَ مِنَ النُّورِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعِدُّ عَلَى سَطْوَعِهِ وَلَمَّا عَانَا مَفْرَطَ تَخْلَافِ  
النُّورِ فَكُنَّا أَحْصَيْتِ الشَّمْسُ بِالصُّبْحِ وَالْقَمَرُ بِالنُّورِ كُنْهُ مَسْكَ  
بِقَوْلِهِ تَعَالَى اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِ الْإِلَهِ فَإِنْ  
إِثَارَ النُّورِ فِيهَا يَقْتَضِي أَنَّهُ ابْلَغَ وَأَعْظَمَ فِي الْبَرِّ مِنْ وَاحِدِ بْنِ  
عَظِيمٍ بِأَنَّهُ ابْلَغُ وَأَحْكَمُ لِأَنَّهُ تَعَالَى مِثْلَهُ هِدَاةً وَلِطْفِهِ الَّذِي  
يُضِيهِ لِيَهْتَدِيَ بِهِ فَاصَابَةُ قَوْمٍ وَضَلَّ عَنْهُ آخَرُونَ بِالنُّورِ  
الَّذِي هُوَ ابْدَأَ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْلِ وَاتَّجَا الظُّلَامَ وَلَوْ شِئْنَا بِالصُّبْحِ  
لَوْحَبَّ أَنْ لَا يَصِلَ أَحَدٌ أَذْكَانَ الْهَدْيِ يَكُونُ كَالشَّمْسِ الَّتِي لَا  
يَبْقَى مَعَهَا ظِلٌّ فَحَقِيَ الْإِلَهِ أَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَ هِدَاةً فِي الْكُفْرِ كَالنُّورِ  
فِي الظُّلَامِ فَاهْتَدَى قَوْمٌ وَضَلَّ آخَرُونَ وَلَوْ جَعَلَهُ كَالصُّبْحِ  
يَصِلُ أَحَدٌ أَنْتَهَى **مَسْئَلَةٌ** سَأَلَ الْعَرَبُ عَبْدَ السَّلَامِ فِي أَمَالِهِ  
أَيْضًا قَوْلَهُ تَعَالَى وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يَقْتَرَى مِنْ دُونِ  
اللَّهِ فَقَالَ فِيهِ اشْكَالٌ لِأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا ارَادَتْ أَنْ تَجْزِيَ بِالْهَدْيِ  
مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الرِّمَانِ قَالُوا الْعَجَبُ قِيَامُكَ وَإِنْ أَدْفَأَ أَنْ  
تَجْزِيَ وَإِنْ أَدْفَأَ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ كَانَ فِي الْمَاضِي قَالُوا الْعَجَبُ إِنْ قُتِ  
وَإِذَا ارَادُوا الْمُسْتَقْبَلَ قَالُوا أَنْ تَقُومَ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ النَّجَّاءِ  
أَنْ تَخْلُصَ الْفِعْلَ لِلْمُسْتَقْبَلِ إِذَا انْفَرَدَ ذَلِكَ فَيَقُولُ الْمُشْرِكُونَ

قَالُوا

قَالُوا هَذَا الْقُرْآنُ أَفْتَرَى أَيْ فِي الرِّمَنِ الْمَاضِي فَكَيْفَ سَنِي أَفْتَرَا  
فِي الرِّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ أَنْتَهَى قَالُوا الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ **الْجَوَابُ** لَمَّا رَمَى  
إِشَارَ الْجَوَابِ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَأَمَّلَ السَّبَبَ الَّذِي وَرَدَ  
لَاخُذَهُ هَذَا النَّفْيُ وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ الْكُفْرَ طَلَبُوا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَنْ يَأْتِيَهُمْ بِقُرْآنٍ غَيْرِ مَا تَسْمَعُونَ مِنْهُ بِمَا حَكَاهُ تَعَالَى عَنْهُمْ يَقُولُهُ وَأَذًا  
تَسْتَلِي عَلَيْهِمْ أَيْ تَسْأَلُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَيْ بَقَرَانِ عَرَفْنَا أَفْتَرَى  
بِدَلَّةِ شَرِّ طَلَبُوا مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بِأَيِّ أُخْرَى كَمَا  
تَعَالَى عَنْهُمْ يَقُولُهُ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةً مِنْ رَبِّهِ وَقَدْ أَبْطَلُ  
اللَّهُ تَعَالَى مَا قَالُوهُ أَوْ لَا يَقُولُهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْفَافٍ  
نَفْسِي أَنْ أَتَّبِعَ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا قَالُوهُ ثَابِتًا يَقُولُهُ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ  
لِلَّهِ ثُمَّ ذَكَرَ تَعَالَى مَا يَقْرَرُ ذَلِكَ وَيُوكِّدُهُ إِلَى أَنْ أَنْتَهَى إِلَى أُخْرَى هَذَا  
السِّيَاقُ فَخِمْهُ بِمَا سَطَرَ دَسْكَ الْقَوْلِ مِنَ الصَّادِرِ عَنْ جَهْلِهِمْ الْمَفْرُطِ  
وَجَهْلِهِمُ الْبَالِغِ فَقَالَ تَعَالَى وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يَقْتَرَى  
مِنْ دُونِ اللَّهِ وَوَحْدَهُ مَا فِيهِ الرَّجْعُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ الْقُرْآنَ  
لَيْسَ عَجَبٌ وَإِنْ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا آتَى بِهِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ وَهُوَ  
اخْتِلَافٌ وَأَفْعَالٌ لَفِيهِ لَهْمُ اللَّهِ بِهَذِهِ الْآيَةِ بَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَ لَكُمْ ذَلِكَ  
أَيْضًا لِسَوَابِقِهَا وَمُتَعَلِّقَاتِهَا أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْتَرَى



منه شيء في المستقبل من غير الله وكيف نظا لبون محمد صلى  
الله عليه وسلم بان ياتكوبقران اخر غير ما سمعتموه او بابه  
اخرى غير القرآن وقد علموا استحالة افترا القرآن المسلم منه لا سيما  
اقتل الآيات والتعير بالمستقبل في ان يفترى بقرض دلالة ان  
هنا عليه انما وقع طبعه له ومخترعه هو الذي طلبوه منه ان ياتهم به  
في المستقبل لا للاختراع عن الماضي والحال لان استحالة افترايه  
فيها علم من غير ذلك بل ومن هذا ايضا لان كل ما استحال الاثبات  
به في الزمن المستقبل يستحيل الاثبات به في الماضي والحال لانهما  
مستقلان بالنسبة لما قبلهما اذا تقرر ذلك علم جواب اشكال  
العز وانه انما يتوجه على ما زعمه من ان هذا جواب لقولهم افترى  
هذا القرآن في الزمن الماضي وقد بان انتفاذ ذلك وان هذا ليس  
جوابا لذلك أصلا كيف وذلك مذكور بحوايه ان هذا الختام  
لذلك الساق كما قد منه فانه تعالى ما ذكر ذينك القولين العاقلين  
وابطلهما وحتم سياقهما بهذا ذكر عنبه ما يقولوه في القرآن الثاني  
الذي سمعوه مع جوابه ايضا فقال تعالى ام يقولون افتراه قل فانقرا  
بسورة مثله ومع تأمل هذا وتدبره لا يتوجه اشكاله الغر أصلا  
ولا يصح قوله ان وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله جوا

لقولهم افتراه في الزمن الماضي واعلموا ان هذا كله انما هو بنا على  
تسليم ما ذكره عن العرب من القاعدة وانها عامة حتى في خير كان  
المنفيه ولك ان لا تسلم عمومها لذلك استبدلنا بقوله تعالى  
ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين فانه زنا فيها  
لهو عن استغفار رسيق منهو للمشركين كما قاله ابيهم المفسر فدل على  
ان ان في حركه كان لا يفرق بين ماض وعنه لانتحاب معنى كان على  
خبرها فستلزم مصه في المعنى وان دخلت عليه اداة الاستقبال  
لفظا ومن ثوابه ان يفترى في الايه افترى او مفترى او ذا افتراء  
وكل هذا فيه دليل لما ذكرته من ان حقيقة الاستقبال هنا غير  
مرادة لوجوده كان كما تقول وعبارة من حيان اى ماض ولا استقام  
ان يكون هذا القرآن المعجز مفترى **قال** والطاهر ان يفترى هو  
خير كان اى افترى اى ذا افتراء او مفترى ورع بعضهم ان هذه هي  
المقدرة بعد لام الحذف وليس كما زعموا لانها واجبه الاضمان وعليه  
فالخبر محذوف وان يفترى معمول له وحيد فلا بد من سؤاله من  
اصله فامل ذلك فاني لواحد لان شيئا ان احده من مطولات  
كتب النحو **مسألة** قال العربي اما ليه ايضا عن قوله تعالى حكاه عن  
موسى صلى الله عليه وسلم والذين آمنوا لا يتبعوا عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين وسلموا بشدة



على قلوبهم فقال هذا مستل لان طلب ان يشهد باطال قلوبهم حتى لا  
يبدلها الايمان والطلب مستل للارادة فكيف يطلب ويريد ما امر  
الله ان يكرهه منهم وليس مثل قوله تعالى عن نوح عليه الصلاة والسلام  
ولا تزد الطالين الا صلاة الا ان نوحا قيل له انه لن يؤمن من قومك الا  
من قد امن فاقبض من ايمانهم خلا فموتى انتهى في الجواب عن ذلك  
**الجواب** لا اشكال فيه عند التامل لان الغرض من استكاله على ان  
الطلب مستل للارادة منهم حيث قال بعد الاستسلام الذي ذكره  
فكيف يطلب ويريد ما امر الله ان يكرهه منهم وليس الامر كما ذكر  
وبما انه ان الطلب اغا يستل من ارادة وقوعه من الله عصا عليهم  
لا الارادة وقوعه وهذا لا محذور فيه توحيد فهو يكره وقوعه منهم  
من حيث اشتماله على المفاسد التي لا تخص ومخالفة ما امر الله  
به من دعائهم الى الاستسلام ويزيد وقوعه من الله نعم من حيث  
استسلامه بعد انه وادام عقابهم في مقابلة ما قابله به من مزيد  
العناد والطعان فالارادة والكرهية لم توارد اعلى شي واحد  
حتى لم يزل عليه ما قاله العروني عليه استكاله المذكور وبعد ان  
علمت باختلاف هاتين الحيتين ظهر لك انه لا اشكال وان غاية  
سؤال موسى ليست الا الدعاء عليهم بدوام العقاب على كفرهم المستحجب

بسبب عدم توقفهم على الاستسلام وقوله وليس الى اخره فيه  
نظر ومن ان له الحرمان تنافا المماثلة بل يحمل انه علم بالوحي عدم  
ايمانهم فدعا عليهم وهذا هو الاثر من ربهم النبي حينما موسى فانه  
كان عبده من الرحمة لقومه الغاية العظمى كما اشار الى ذلك  
نبينا صلى الله عليه وسلم بقوله رحم الله اخي موسى لقد اودى  
بأكثر من هذا قصور ولقد ذكر الشيخان وغيرهما من ائمتنا  
(انه لو قال لمسلم عليه الله الايمان او الكافر لاراد الله به  
الايمان انه لا يكون كافرا لانه ليس رصا بالكفر وانما هو دعا عليه  
تشديدا لئلا يتنهي فعلم ان الدعاء به وامر الكفر لا يستل من الرضا  
بالكفر الذي هو كفر بل ولا ارادة الكفر من المذموم عليه التي هي  
كفر ايضا لما تقرر ان القصد من هذا الدعاء تشديدا لئلا يتنهي  
امرنا به على ذلك فاذا كان هذا في شرعا غير كفر فلا يجد  
ان يكون مباحا في شرع موسى صلى الله عليه وسلم ولم لا يجد  
من المفسرين اشار النبي من ذلك ثورايت ابا حيان رحمه الله اشك  
لبعض ما ذكرته بقولي وقوله الى اخره **فقال** يحمل انه علم بالوحي الى  
**فقال** لما بالغ موسى عليه السلام في اظهار المعجزات وهم مصرون  
على العناد واستند اذام عليه وعلى من امن معه وهم لا يريدون



على عرض الايات الاكفرا وعلى الانذار الاستكبان او علم  
بالخبرة وطول الصيحة انه لا يخفى منهم الا العي والصلال او  
علم ذلك بوحى الله تعالى عليهم ما علموا انه لا يكون عبرة كما يقول  
لعن الله ابليس واحرى الكفرة وكما دعى نوح على قومه بعد ان  
اوحى اليه انه لن يؤمن من قومك الا من قدامى انتهى **مشكلة**  
عالم العزى اما اليه ايضا عن قوله تعالى امر خلق كمن لا يخلق فقال  
هذا مشكل لان قاعدة التشبيه ان يكون المشبه دون المشبه  
به وهذا وان كانا كانا عليهم في تشبيههم الاصنام بالله عز وجل  
لقوله تعالى يحبونهم كحب الله فكان نقضى ان يقال امر خلق  
كمن يخلق ولا يقال الله كمن يعظمون الاصنام اكثر من تعظيم الله  
لان الامر ليس كذلك بل قالوا ما نعبد هو الا ليقربونا الى الله زلفى  
ولا يتولنا في هذه الاية الجواب الذي في قوله تعالى افصح الميثاقين  
كالمرمين انتهى فما الجواب عن ذلك **الجواب** اجاب عن ذلك  
المفسر ونبأه من عكس التشبيه وهو موجود في كلام العرب  
ومنه قوله تعالى حكاية عنهم انما البيع مثل الربا قال المفسرون  
شبهوا البيع المجمع على حله بالربا المجمع على تجريمه ولو عكسوا  
تزيلا لما يفعلونه من الربا بمنزلة الاصل المماثل له البيع ومن

ذلك

ذلك قوله ذي الرمة كان صيا الشمس غرة جعد البيت  
اذ انقر ذلك ففعلوا الغهم في كفرهم وعتوهم في عبادهم  
شبهوا الله تعالى عما يقول الظالمون الجاحدون بخلق كبير  
يا صامهم وحوها من كل ما عبده من دون الله تعالى تشبهاتهم  
بذلك على انهم لما عندهم من عظيم الاشراك به جعلوه من  
جنس المخلوقات العجزة تشبهها بها **ومن** ثم راعى تعالى في الانكار  
عليهم مشيرا الى انهم في ذلك بالهاير اشبه فقال اولئك الذين  
اي عظم فساده هذا الواقع منكروا فساد من اجل البديهة  
فضلا عن الضروريات ولذلك كان كانه جاحل في عقولهم كون  
في افهامهم كسهم اثر واعليه اهويتهم الباطلة واهو الخايلة  
فجعلوا عنه ولولفتوا اليه عقولهم اذ في التفات لادراكه فكان  
كالجاص عند نادى تذكر والتفات في توقيل لهم فلا تذكرون  
اي لانكم لو تذكرتم اذ في تذكر لم تقولوا ذلك اذ انقر ذلك  
علم الجواب عما قاله العزوان هذا اما على خلاف القاعدة التي  
ذكرها لان قصد قايله المبالغة في اشارة مدعاه فعلن الطريق  
الحادة حتى حصل له تلك المبالغة المذكورة كما نرى وقوله  
ولا يقال الخ ممنوع بل كانا على فرق منهم من يعظم صنمه اكثر



من تعظيم الله ومهمل من يعكس فهذا او ان في حق الاولين  
وقوله تعالى عنهم ما بعد هو الا ليقربونا الى الله في حق الاخرين  
**مسألة** قال العوفي اما ليه ايضا عن قوله تعالى ولا تزر وازرة  
وزن اخرى فقال فيه سوال وهو ان عدم قيام فعل الغير عن  
الغير عام في النفس الائمة وغير الائمة فلم حصه بالائمة مع ان  
الصرح في العموم ان في العدل والبلغ في البشارة واخصر في  
اللفظ كما لو قيل ولا يحمل نفس حمل اخرى انتهى ما الجواب عنه  
**الجواب** للمفسرين في ذلك رايا ان احدهما ان تور معناه تحمل من  
الوزن وهو الثقل والتقدير ولا يحمل نفس حاملة حمل نفس اخرى  
وعلى هذا فلا يرد سوال العوفي يدفع قوله كما لو قيل الخ لان ما قلناه  
هو معنى الآية كما تقرن فلا فرق بينهما وقد حري بعض المحققين  
على ذلك في قوله تعالى في سورة سبحان من هتدى فانما هتدى  
لنفسه ومن ضل فانما يصل عليها فقال بن تعالى ان ثواب العمل  
يخص بفاعله وعقاب الذنب يختص بفاعله وقد سجدى منه الى  
غيره ويتأكد هذا بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى  
اكيد ذلك بقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى ثابتها به  
من الوزن وهو الاخر والتقدير لا يحمل نفس ائمة اخرى نفس اخرى وعلى

هذا يتوجه سوال العز وجاب عنه بان سبب التخصيص  
انه وقع رد القولهم ما حكاه الله تعالى عنهم بقوله عن قايلا وقال  
الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولا تحمل خطاياكم بعد  
ان ردة بقوله وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء اهل كاذبون  
ومن عادة القرآن انه يكرر الآية وان اتخذت الدعوى باوجه  
مختلفة وسياقات متلفه زيادة في التاكيد والتقرير ومبالغة  
في الرد على تلك المقالة ثم بالغ في الرد عليهم فقال عقب تلك  
الآية في سورة فاطر وان تدع مثقله الى حملها لا يحمل منه شيء  
ولو كان ذا قرين اي وان يطلب نفس مثقله بالذنوب نفس اخرى  
الى ان يحمل عنها شئاً مما انقلها لا يحمل تلك النفس اطلو له منه  
شئاً في حالة من الحالات ولو كان المدعو والداعي ذقرا له وفاقا  
هذه نقي حمل ذنب كل نفس عنها كما افادة الاولى نقي ان يحمل عليها  
ذنب غيرها ولا ينافي هذا والحمل ان تقال لهم وتقال مع انقالهم  
لان المراد انهم يحملون انقال ضلالتهم واصلاتهم وكلها اوزانهم  
فلم يحمل احد عن احد شئاً **وقوله** مع ان التصريح بالعموم الخ لا يرد  
لما تقرن ان ذلك التخصيص لما وقع لتسبب دعي اليه هو رد ما  
اقرره كما تقرر انه تعالى لم يقتصر عليه بل ذكره في اية سبحان



بعد ان مهد له بيان ان حسنات الانسان له وسافه عليه فقال  
 من اهتدى فانما يهدي نفسه ومن ضل فانما يضل عليها وذكر في  
 اية فاطر بعد ما يتعلق بالحسنات ايضا <sup>وقال</sup> من تركي ابي يظهر  
 من دنس الذنوب فانما يتنكى لنفسه اذ نفعه لها دون غيرها فذكر  
 تعالى هذين السياقين سياق المعامق وما يتعلق به ترتيبا في  
 الحسنات وما يتعلق بها على ابلح وجه واكمل نفس يترجى على  
 بلاعه القرآن المقررة لكل مطلب على حديثه بما لا يبقى في نفس  
 المنكر شهده ولا تردا بوجه فاما ذلك فاني لما زلت ان  
 الى شي منه مما يتعلق بسؤال العز **مسئلة** سأل العز في اما ايضا  
 عن قوله تعالى فصرنا على اذانهم في الكهف سنين عددا في  
 ذوات عدد ومعلوم ان السنين لا تكون الا ذوات <sup>عددها</sup> فائدة ذكره  
 وليس مثل قوله تعالى ذراهم معدودة وفي ايام معدوبات لان  
 ذكر العدد فيها يدل على القلة لان ما كثر في الغالب يتعدده  
 لكثرة والمراد هنا تعظيم الصفة فعدم ذكر العدد اولى بها انتهى  
 فاجابه **الجواب** فائدة ذكره ان مبدء الشهرة في الكهف مضروبا  
 على اذانهم وقع الخلاف في قدرها فهو من قال لبثوا ثوبان  
 بعض يوم كما هو كاف في ثوبين يوما لا ينتهون منه لو يتناولوا

وتسبب الشك ايهما قاما غدوة وتنبهوا طهره فشكوا هل  
 هي ظهيرة ذلك اليوم فيكون بعض يوم او ظهيرة اليوم الذي بعده  
 فيكون يوما وشيئا لم يذكره العا لكثرة ومنهم من قوي عنده  
 التردد وهو من علم ذلك الى الله تعالى وحقيقته الامر في ذلك  
 ما ذكره الله تعالى بعد قوله وليثواني كلفهم ثلثمائة سنين الى  
 فالمدّة طويلة جدا في نفس الامر وقصيرة جدا في طبعهم وهم  
 القائلون لبثنا يوما او بعض يوم والعدد يقال فيه تارة للتكثير  
 لان العرب كانوا في ما دون الاربعين بعدونه ولا يربونه وفي  
 الاكثر من ذلك يربونه وما دون الاربعين الشامل للشيعة  
 وثلثين من اعداد الكثرة لا القلة وتارة يستعمل للقليل  
 وهو اثنان او ما دون الاحد عشر ومن الاول في ايام معدوبات  
 وفي الثاني ذراهم معدودة اذا تقرر ذلك علم ان وصفه تعالى  
 السنين بالعدد المعنى معدودة او ذوات عدد لانه مكتة ظاهرة  
 جدا وهي ان القصيدة في اول القصيدة تسمى خبر هو بيان المصالح  
 للنبي صلى الله عليه وسلم لا يعلمونهم ولا غيرهم مدة لبثهم حقيقة  
 فاني في السنين التي في النص في القلة لانها ملحقة بجمع المونث  
 السالم اذا حمل القلة وحمل الكثرة بما لغه في التخميد والامتحان



كما نقرر وبذلك لذلك تعليله تعالى لقوله عقبه نعم نعم  
بقوله عرفا لا لعلم أي الحريين أي المختلفين منهم ومن غيرهم  
في مبدئية الشهادة لا في البتة أم لا أي اصطاحد الرمن ليشهر أذا  
تقرر ذلك على جواب عن قول له فما فائدة ذكره وأنه ليس مثل  
درهم معدودة وأما معدودات **وإن قوله** والمراد الخ ممنوع  
بل المراد ما فررت وهو مريد البعثة والامتحان ليخضعوا إلى الله  
وربه والعلم إليه **ومن ثم** قال تعالى أنزل القصص ولا تشفت  
فيهم منهم أحدا وما خسر مدة ليشهر الحقيقي وبين أن أحدا لا يعلم  
كذلك غيره لأنه من جملة الغيب الذي انقرد تعالى بعلمه وهذا  
كله لمرار من بنه عليه ثمرات الفهم الرازي قال **قال الزجاج**  
ذكر العددها هنا مفيد كثرة السنين وكذلك كل شيء مما بعد  
إذا ذكر فيه العدد ووصف به تفيد كثرة لأنه إذا قل فهم مقدار  
بدون التعديد أما إذا كثرت فمناك تحتاج إلى التعديد فإذا قلت  
أمت أيا ما بعد ما أردت أيا ما ذوات عدد أو معدودين في  
وفيما ذكره نظر ظاهر والصواب ما فررت فقامله **مسئله** سأل الغز  
في أماليه أيضا عن قوله تعالى ومن عرض عن ذكرى فإن له معيشة  
صنعك مع قوله وكذلك تجري من أشرف لأن من أسرف اندرج

فمن عرض إذا المعرض أعم من المشرف فلم يحد أمرين أما تشييم  
التي بنفسه أن بقي من عرض على عمومته ولو حصل أو تشييه  
اللاعلى بالآبني أن كان قد خصص لأن المشرف أعظم ذنبا من  
المعرض لأن المعرض قد عرض ولا يشرف وكلا الأمرين مشكل  
**الحج** من تأمل بطور الآية علم أن هذا الاشكال لا مرد أصلا  
وذلك أن المعرض عن الذنك المكني به عن الهدى المذكور قبله  
وهو الكتاب والرسول لا فائدة أنه مذكور بالله وذراع إلى  
عبادته بقول لله يوم القيمة إذا حشره أعنى البصر وهو الأظهر  
أو البصيرة رب لم حشرني أعنى وقد كنت بصرا في حبيبه الله  
تعالى بأمرين أحدهما يتعلق به والثاني يتعلق بكل من كان على طريقه  
فالأول هو قوله وكذلك لك أشك أمانا فستيتها وكذلك اليوم  
تنتهي والثاني هو قوله وكذلك لك أخرى من أشرف ولو من بآيات ربه  
وهذان الوصفان أعنى الأشرف وعدم الإيمان بالآيات داخلان  
في الأعراف السابق وكان قضيه النظم وكذلك تجري كل من كان  
مثلك وعلى طريقك لكنه عدل عنه إلى ذلك لبيان التشجيل  
عليه بالأشرف وعدم الإيمان بالآيات وإن أجرة بذلك ليست  
خاصة به بل يعبر كل ما انصف بما انصف به وهو الأعراف الذي



هو الاستراف بالانفهام في الشهوات المنسية للتأمل في الأدلة  
 وعدم الايمان بالآيات فاندفع بما قررته **قوله** لان من اسرف  
 اندرج فيمن اعرض اذا المعرض الح ووجه اند فاعده تقر ان  
 قوله وكذا لك مخزي من اسرف ليس بحملة المفقول يوم القيمة  
 لكل معرض او لاحدا فرادة المعرض ان الاله يحمل كلاما من  
 هذين وسان ما بين السياقين واندفع ايضا قوله اذا المعرض  
 اعرض المسترف ووجه اند فاعده ما قررته مما يقتضي ان يكون  
 عنه ولكن انما يعبر عنه بسياقين مختلفين للتسجيل على كل معرض  
 فانه جمع بين وصفي الاعراض والاستراف وعدم الايمان بالآيات  
 واندفع قوله فيلزم احدا من الح ووجه اند فاعده ما تقر  
 من اختلاف السياقين والتعبير عن المعرض بما هو من لازم  
 التسجيل عليه وجبته فلا يلزم شي من ذلك على ان قوله اما  
 تشبيه الشيء بنفسه فيه نظير الالزام مقتضى ما ذكره تشبيه  
 الجوز بكلمة **قوله** ان كان قد خفي عن المعرض لان المسترف الح ممنوع  
 ايضا لما تفرق من استوائيهما وانه مع ذلك ليس فيه محدود  
 بوجه فامل ذلك كله فالى لوا من منه على شي منه **مسألة**  
 سأل العرفي اما ليه ايضا عن قوله تعالى لو كان فيها الله الآ

قوله وكذا لك مخزي من اسرف ليس بحملة المفقول يوم القيمة  
 لكل معرض او لاحدا فرادة المعرض ان الاله يحمل كلاما من  
 هذين وسان ما بين السياقين واندفع ايضا قوله اذا المعرض  
 اعرض المسترف ووجه اند فاعده ما قررته مما يقتضي ان يكون  
 عنه ولكن انما يعبر عنه بسياقين مختلفين للتسجيل على كل معرض  
 فانه جمع بين وصفي الاعراض والاستراف وعدم الايمان بالآيات  
 واندفع قوله فيلزم احدا من الح ووجه اند فاعده ما تقر  
 من اختلاف السياقين والتعبير عن المعرض بما هو من لازم  
 التسجيل عليه وجبته فلا يلزم شي من ذلك على ان قوله اما  
 تشبيه الشيء بنفسه فيه نظير الالزام مقتضى ما ذكره تشبيه  
 الجوز بكلمة قوله ان كان قد خفي عن المعرض لان المسترف الح ممنوع  
 ايضا لما تفرق من استوائيهما وانه مع ذلك ليس فيه محدود  
 بوجه فامل ذلك كله فالى لوا من منه على شي منه مسألة  
 سأل العرفي اما ليه ايضا عن قوله تعالى لو كان فيها الله الآ

الله لفسدنا فقال فيه اشكال لان ذكره بعد قوله امر اخذوا  
 الهد من الارض هو يشترط ان يسطر قولهم وهذا الايطة لان  
 الملازمة بين الفساد والاله والثاني انما يصدق اذا كان  
 الاله الثاني تاما حتى تمنع التمايع وهو لم يدعوا ذلك الا انهم  
 يقولون انما بعد هو الا ليقربونا الى الله زلفى اما الهان تاما  
 فلم يقل به احد من اهل المملوك فما قالوا به لاسطلة الاله وما بطله  
 الاله لم يقولوا به وكن ذلك فقول الله تعالى ولو انج الحق اهو اهو  
 لفسدت السموات والارض قيل الحق الله من وجل وقيل القران  
 وايضا ما كان الملازمة مسئلة انتهى فاحوا به **الحواش** قد اخرج  
 العرفي بانه اشكاله على قوله وهم لم يدعوا ذلك ومع ذلك هو  
 مدح اشكاله اما اوله فلا ياقول ليسوا كلهم يقولون انما بعد  
 ليقربونا الى الله زلفى بل منهم من اثبت الهه فقط ومنهم من  
 يشرك وهو لا المشركون من رعو ان الهه تحمل من الله لما  
 مر عنهم في قوله وذا عليهم ان يحلق كمن لا يحلق ومنهم من عكس  
 وهم القائلون انما بعد هم ليقربونا الى الله زلفى واما ما نبأ فلين  
 سألنا ذلك وانهم لم يدعوا الاله لانه لم يقولوا به ولازم  
 المذهب مذهب بالسند لاقامه الدليل على ابطاله انفا قالوا

١٥



واما الخلاف في انه هل يحكم به على ان القابل بالمثل ومقابل به  
اولا فلما لم يسميهم بحوا الاصنام المعبودة المتخذة من الارض  
الهة انما نفرد على جميع الممكنات اذ من لوازم الاله الاقتدار على  
ذلك نسأل الله تعالى اليه ذلك وان لو بصر حوايه فقالوا قبيلا  
ام اتخذوا تلكا لانما اتخذهم الهة من الارض هم يشتركون المولى اي  
دون غيرهم كما افاده الصمد الموهب لاختصاص الانتساب بهم لما  
نقرر ان سميهم بانها الهة بل هي الهة الاقتدار على جميع الممكنات  
من الله تعالى ان هذه الالهة وان لم يوجد فيها في عر الهة وان  
وجد فيها لم يمتنع المقصود للفساد **فقال** لو كان فيها الهة  
الا لله اي عر الله لفسدنا اي لم يمتنع نظامها التام لفسادها  
لما يكون منهما عادية من الاختلاف والتمتع المقرر في محله وفي  
انفاقها على لا يقول عليه في الادلة العارضة كما قرئ في محله ايضا  
اذ انقر ذلك علم انه فاع قوله العز وهذا لا يبطله وكيف لا  
وقد علمت ان ابطاله له امر واضح حتى لما قرئته اهوتموا اصنامهم  
الهة فاما ان يقولوا مع ذلك انما لا نقدر على شيء فيطرد حينئذ  
الوهيتها ولا يحتاج لاقامة دليل عليها وانما نقدر على جميع  
الممكنات كما ان الله تعالى كذلك عندنا وعندهم ايضا الدليل

ولين سألهم من خلق السموات والارض ليعلم ان الله في علمهم  
عليه فسأد السموات والارض وهما على اكمل الصلاح فيبطل  
حينئذ الوهيتها ايضا وعلى كل تقدير يبطل اتخاذهم لتلك  
الالهة اما بعد دليل بان يعترفوا بالاول اعني بانها لا نقدر على  
شيء او بالدليل الذي اقامه تعالى عليهم ان اعترفوا بانها لا نقدر  
على جميع الممكنات **ومن** تأمل اراد الادلة وان على المستدل  
ان يبطل جميع ما يقول حصمه وان لم يقل ببعضها علم ان الاله  
واردة على اكل الاستدلالات وانقل براهين **وقوله** فلم يقل به  
احد من اهل الملك ممنوع لانهم وان لو يقولوا انه صرحا لم يقلوا  
به استلزاما وعلى المستدل ابطاله لانه لا يزم هو هو حينئذ فطل  
قوله فاقا لوابه لا يبطله الاله وما يبطله الاله لم يقولوا به وكذلك  
**قوله** وايضا ما كان فالملامة مشكل وبيانه انه لا اشكال فيها  
لما قرئناه اذ الحق لو اسبح اهوهم بان كان في الواقع الهة شتى لفسد  
العالم كما نقرر ان لو كان فيهما الهة الا لله لفسدنا وفسر بان  
بان الحق لو اتبع اهوهم وانقلب باطلا لذهب ما قام به العالم  
من العدالة فلا سقى وبان الحق الذي حابه محمد صلى الله عليه وسلم  
لو اتبع اهوهم وانقلب شركا لجا الله بالقيامه واهلك العالم من فطر



غصب كل من هذين لا اشكال في الملازمة ايضا هذا ونظن  
في دلاله التامع فترا لايه بان المراد لو كان في السماء والارض  
الهة نقول باللهما عبده الاوتان لم يفسد العالم لانها اجازات  
لا تقدر على تدبير العالم فيلزم فساد العالم قالوا وهذا اولى لانه  
تعالى حكى عنهم قوله هو امرهم الهة من الارض هم يشرون ثم ذكر  
الدلالة على فساده هذا فوجب ان يختص الدليل به وعلى هذا الفرق  
لا يوجه سؤال العزاصلا فامله **مسألة** سأل العزافي اما ليه ايضا  
عن قوله تعالى وداود وسليمان اذ يحكما في الحرت اذ نفست فيه  
عمر العوم وكنيا الحكم هو شاهدين ففهمنا هاشليمان فقال فيه  
سوا لان **احدها** ان المراد بالشهادة هنا العلم فافادته ذكره وليس  
محل التمدح بالعلم لان الله تعالى لا يتدج بعلم حرو وليس السياق  
سباق تهديده وترعب حتى يكون ذكر العلم للمجازاة على الفعل  
كقولك عرفت صنعك **الثاني** ان الحرت كان كرم ما فقضى داود  
اولا بان العوم يسلم لصاحب الكرم باحدا صوا فها والمافا ويسلم  
الكرم لصاحب العوم بصلحه فاذا صلح جهات الصور لها والكرم  
لربه فكمرد وادلو وقع في شريعتنا لم يكن ثم ما لم يقضى فساده لان  
الارض تكون ان يكون قدر قومه العوم وصاحبها مفلن يدفع

فيه العوم يستخفها وحكم سليمان لو وقع في شريعتنا لما صلح  
وشريعتنا هي اتم الشرايع فان كان حكم سليمان افضل فلو لم  
يشرح لنا فان كان حكم داود افضل فلم اثنى على سليمان دوني  
انتهى فما الحواب عن كل من اشكاليه هذين **الجواب** عن ذلك  
مقدمات بها يتبين ان في حكاية العن القصص سقطا في انهم  
احلوا في كيفية القصص والذي عليه اكثر المفسرين ان رجلين  
دخلوا على داود صلى الله عليه وسلم احدهما صاحب  
بحرث والآخر صاحب عوف قال صاحب البحرث ان عوم هذا ابعث  
حري وما ابعث منه شيئا فقال داود اذهب فان الغنوك  
فخرجوا على علي سليمان صلى الله عليه وسلم فقال كيف  
فرضي بكم فاجبراه فقال لو كنت انا القاضي لمضيت بغير هذا  
فاحرر ذلك داود فدعا وقال كيف كنت تقضي بينهما فقال  
ادفع الغنوا الى صاحب البحرث فكون له منها ما فوعها من الد  
والشئل والوبر حتى اذا كان الحرت من العام المستقبل كهنته  
يوم اكل دفعت الغنوا الى اهلها وقبض صاحب البحرث حريته  
والذي عليه ان مستعود وشرح ومقاتل ان راعيا لراذات  
ليله يحب كرم قد خلت الاعنام الكرم وهو لا يشعر فاكلت



القضان وافتدت الكرم فذهب صاحب الكرم من الغد الى  
داود فقصا له بالعم لان لو يكن بين من الكرم وبين من الغنم  
نقاوت فخر حوا ومروا بسلامان فقال كيف قضى بينكما فاحبروه  
به فقال غير هذا ارفق بالفر يقين فاحبر داود بذلك فدعا  
سليم وقال له بحق النبوة والابوة الا اخبرني بالذي هو  
ارفق بالفر يقين فقال له تسلم الغنم الى صاحب الكرم حتى يرفق  
بمنافعها ويعمل الراعي في اصلاح الكرم حتى يصير كما كان ثم  
يرد الغنم الى صاحبها **فقال** داود انما قصت وجميع ذلك  
يؤثر في الابيه امورا قيل لو اختلفا البتة ورد بان الصواب انهما  
اختلفا كما اجمع عليه الصواب ولا تباينون رضوان الله عليهم  
وقوله تعالى ففهمناها سليمان بعد قوله وكما الحكم شاهد من صرح  
في ذلك لان الفال التعقيب فوجب سبق ذلك الحكم على الفهم  
وحينئذ يلزم اختلفا فيها فيه حتى ينفي لقوله ففهمناها سليمان  
موقع وخبر في حكمها ان يكون عن نص او اجتهاد لجواز الانبيا  
صلوات الله وسلامه عليهم على الصحيح وادلته مبسوطة في  
علم اصول الفقه **وقال** الجاني من المعنى لا يجوز الاجتهاد هنا  
وان جوزه ناهي له ولو جوزه احدها ان الذي وصل الى صاحب الرعي

من ضرر الماشية ومن منافعها مجهول المقدار فلف يحوز  
في الاجتهاد جعل احدهما عوضا عن الاخر وثانيهما ان اجتهاد  
داود ان كان صوابا لو ان لا ينقص لان الاجتهاد لا ينقص  
بالاجتهاد وان كان خطأ وحب ان يبين الله تعالى توبة كسائر  
ما حكمه الله عن الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم فليمدحها  
بقوله وكلا ابتهاجكم وعباد على انه لم يرفع الخطا وثالثها كيف  
يحوز ان يكون عن اجتهاد مع قوله ففهمناها سليمان ولجب عن  
الاول بين الجهالة في القدر لا منع من الاجتهاد كما قال الشافعي  
رضي الله عنه بوجوب صراح في لمن المصاهرة عملا بالحدث فيه  
وقد مر ابو حنيفة القاس عليه طاعة ما استقر ان المثل انما  
يصمى مثله والمنقوض من فقته **وعن** الثاني بانه محتمل انه كان خطأ  
من الصغار كذا قيل وليس يصحح بل الاجتهاد يثاب عليه ولو  
كان خطأ كما نص عليه نبينا صلى الله عليه وسلم ففطر قول الجاني  
وان كان خطأ وحب الى الخ وعن الثالث ثمانية نظايرها والاصوب  
ان يقال قوله ففهمناها سليمان اي هديناه الى ما هو الحق في نفس  
الامر وكان اجتهاده صوابا فثاب عشرة احوار نعم هذا يلزم عليه  
كالذي قبله ان من قال يحوز الاجتهاد للانبياء يحوز عليهم الخطا فيه



وهو قول للاصوليين اعتمده بعض محققهم في بيضا صلى الله  
عليه وسلم لكنه قول مردود والصواب في بيضا صلى الله عليه  
وسلم ان الاجتهاد لا يخطئ هذا <sup>كونه</sup> وحده حكما عن اجتهاد واما  
وحده كونها عن نص فيكون الثاني نائبا للاول وبحاجتها عن  
به على هذا انه لا يمنع من ذلك نزول النسخ على سليمان لأن  
شرعتهما كانت واحدة ولا قوله ففهما سليمان لأن معناه  
فهما ما امرناه بتبليغه مما ينسج حكم داود لكونه اهل الى  
ذلك مع صغر سنه فانه كان احدى عشر سنة على ما قيل ففهمه  
الملاح له ثم على تخويل ان يكونا عن نص او اجتهاد كونهما عن اجتهاد  
ارجح لما روي في الاحبان الكثيرة ان داود لم يكن قد ثبت الحكم  
في ذلك حتى سمع من سليمان ان عز ذلك اولى وفي بعضها ان  
داود ناشده لكي يورد ما عنده وكل ذلك لا يليق بالنص  
لانه لا يجوز كتمه وطريق الاجتهاد في ذلك ما ذكره ابن عباس  
رضي الله عنهما من ان داود قد بال الصلوة في الكرم فكان  
مستاءا بالقيمة الغنم وكان عنده ان الواجب في ذلك الصلوة  
ان يرال مسئلة من التبع فلا يجوز تثلم الغنم الى الحق عليه كما قال  
ابو حنيفة رضي الله عنه في العبد اذا جنى على نفسه بدفعه الى

في سرداي النجاشي

او يفديه **واما** سليمان فان اجتهاده ادى الى انه يجب مقابلة  
الاصول بالاصول والروايات بالروايات فاما مقابلة الاصول بالروايات فغير  
حاصر لانه يقضي الحنف والفقر ولعل منافع الغنم في تلك السنة  
كانت موازنة لمنافع الكرم فحكم به كما قال الشافعي رضي الله  
عنه فمن عصب عبد افانق من يده انه نص من القيمة فيسحق بها  
المغصوب منه بان اما فوته الغاصب من منافع العبد فاداهن  
تراجدا او استبدل القايلون بان المصيب من المجهدين واحد  
بقوله ففهماها سليمان اذ لو اصاب كل منهما لم يكن لتخصيص  
سليمان بالفهم فابده وبان الكل مصيبون بقوله وكل لا يتنا  
حكما وعلمنا وورد الاستدلال **امّا** الاول فانه لم نقل ففهمه  
الصواب ففهم انه ففهمه النسخ ولم يفهمه لداود بان لم يلبه  
وكل مصيب ففهمه حكم به على ان اكثر ما في الآية انها على انهما  
معاً لم يكونا مصيبين وذلك لا يوجب ان يكون في شرعنا كذلك **واما**  
الثاني فانه تعالى لم نقل حكما وعلمنا حكم به بل يجوز ان يكون  
حكما وعلمنا يوجب الاجتهاد وطرق الاجرام على انه لا يلزم  
من كون كل مجتهد مصيب في شرعهم ان يكون كذلك في شرعنا  
**واعلم** ان الحسن البصري قال ان هذه الآية محكمة والقضاة



يقضون بها الى يوم القيمة ورد بقول كثير من اهل مفتوحه  
بالاجماع ثم اختلفوا في حكمه فقال الشافعي رضي الله عنه ان كان  
ذلك بالهتان لاضمان لتقصير صاحب الحرت او لئلا فالضمان  
لتقصير صاحب الماشيه لان الفرض انما يعمل جرت العادة فيه  
باسيائها نهارا وحفظها ليلا وقال ابو حنيفة رضي الله لاضمان  
مطلقا حيث لم يعد صاحبها بالارسل لقوله صلى الله عليه وسلم  
الجماحار واستدل الشافعي رضي الله عنه بانه صلى الله عليه  
وسلم قصي بان حفظ الجوايز بالهتان على اهلها وان على اهل الماشيه  
ما اصاب ماشيه هو بالليل اذا تقرر ذلك فاعلم ان قول الغز  
فيما فايدة ذكره وليس الخ بحاج عنه بان له فايدة واضحة وهي افاده  
ان اختلاف هذين النبيين الجليلين في الحكم في هذه القصه الواحده  
لم يصدر عن هوى ولا هو من واما صدرنا اما عن نص **والثاني** نأخ  
للاول كما تقرر واجتهاد والثاني اخرج كما تقرر ايضا فلما كان  
الخلافا منطه الحوض في المختلفين المودى الى استتفاض اجربها  
او كليهما رد الله تعالى هذه المطه ومن انها منتفيه عنهما  
بانه تعالى عالم بحكميهما علما محصوا **ومن** نزع عنده بالشهد  
الذي هو اخص من مطلق العلم لانما ان صدر عن نصين فواضح

72  
واحتجاده بن فهو تعالى اقام في وجود كل منهما حجة الحاشية  
الى ما قضى به فغير تعالى عن ذلك لخصوصه لحكميهما ومان نصهم  
استدل بهذه الاية على ان كل مجتهد مصيب واحذ وحده الدلالة  
منها لذلك ما ذكرته اولى من اخذه من قوله وكلا اتينا بحكما  
وعلمنا لانه مردود كما من **وقوله** وليس الى اخره معهم ان ذكر  
الله تعالى لعلمه لا يكون الا لما ذكره وهو ممنوع **وقوله** الثاني  
الح رتب اشكاله فيه على مقد مات ستقص وبان فاعلم ان يدفع  
الاشكال من اوله فلا يحتاج لجواب ويبان ذلك ان قوله لم يكن  
ثم ما يقتضي فساد ان اراد بنفي مقتضيه في شرعنا شرعنا ان  
مجتهدي شرعنا اجمعوا على انه شايح ممنوع كيف وابو حنيفة  
رضي الله عنه لان من افساد البهيمه مطلقا ويستدل بقوله صلى  
الله عليه وسلم الخ اجماعا مر على انه لو قال ينقض ائلاف  
البهيمه لقال به نظير ما مر عنه في العبد الجاني والحسن البصري يقول  
في عن هذه المسئلة بما قضى به عليمان كما من ايضا على انه غير صحيح  
في مذهبا لو سلم له ما قاله من انه مفلس لان الارش يعني قيمه  
المتلف اما يجب من نقد البله العالب والعنول يست منه والقاضي  
لا يجوز له ان يعطي عريم المفلس ماله الا ان كان من حسن حفته



وكان الاعطاء خطأ من البيع واما اذا لم يوجد ذلك فلا يجوز اعطاء  
رد مال الفليس بل يلزمه معه بقاء المثل حالاً من نقد البلد واعطاء  
قيمة مثله من مثله فان ان اعطاه او رد عن الغرم في قيمة ما التزم  
غير صحيح في مذهبا ايضا واذا اندفعت هذه المقيدة من كلام  
العلم يتوجه اشكاله اصلاً كما يأتي **وقوله** وحكم سليمان لو وقع  
في شريعتنا لما صح ان ارد في صحته في شريعتنا ان اجرد من المجتهدين  
من هذه الامة لم يقل به فسوق كيف والمجتهد البصري من اكابرهم  
قائل به كما مر وقد مر ان الشافعي رضي الله عنه قائل بنظره في  
عصبة عبد افايق من يده انه يصح قننته للرجولة في اخذها  
مالك العبد وملكها ملكك فرض فينتفع برحمتها في مقابلته ما فوته  
عليه العاصب من منافع عبده فاذا رد عبده له قيمته اليه فاذا بان  
واضح ما قررته هنا ومما قد منه في تفسير الآية بقولي واجيب  
ان كلاماً من حكم داود وسليمان صلى الله على نبيينا وعليهما وعلى سائر  
الانبياء وسلم في شريعتنا من قال به او بنظره بان اشكال الغرم  
لا يتوجه اصلاً وانه مبني على هاتين المقيدتين اللتين ادعاهما وقبلها  
ان دفعهما فيندفع الاشكال المبني عليهما **وقوله** فان كان حكم  
سليمان الخ في تغييره ما افضليه هنا التي لها دخل في توجه اشكاله

22  
على ما زعمه مما ياتي نظر طاهر واما حق العاقبة فان كان حكم  
سليمان هو الناسخ بنا على انه عن نص او هو الحق الموافق لما في نفس  
الامر بنا على انه على اجتهاد فلم لم يشرع لنا ومحاب منع هذه  
الملازمة اذ لا يلزم من كون حكم سليمان هو الناسخ والحق بالاعتناء  
المذكورين ان يشرع لنا لما هو مقرر ان الانبياء صلوات الله  
عليهم اجمعين انما اتفقت ملاهم على اصول التي حيد ومتعلقاتها  
**واقفاً** فروع الاحكام فانهم متخالفون فيها لانها مرتبطة ومنوطه  
بالمصالح والمفاسد وهي مختلفة باختلاف الاستخاص والازمان  
والامكنة بل وباحوال الرسل فان كل رسول يظهر في شريعته في  
الغالب ما يناسب احواله وخصايصه التي احصاه الله بها الا  
ترى ان شريعة موسى يغلب عليها الحلال حتى كانت التوبة فيها تقتل  
النفس وتظهر الخاسة بتقطع محلها والقود فيها متحمماً لا يجوز احد  
الديبة عنه وقتال العدو وفيها واجبالا مسد ووجهه وذلك  
لان الحلال كان يغلب على موسى صلى الله عليه وسلم الا ترى الى اخذ  
براس حية محرمة وصربه للحجر الفا وشوته ودعائه على فرعون وابنا  
بالطس على امواهم والاشهاد على قلوبهم وغير ذلك مما هو  
معلوم من احواله واحوال شريعته التي قصها الله علينا في كتابه







به روح فها عندك العبد موكل بشئ بامر ربها الاية وحيدة  
اتصح الحجاب عن قوله لانهم اذا راوه فكيف ياتيهو بعته بعد  
ذلك لان القائل على التحقيق ووجه الحجاب عن ذلك ان روية  
المقدمات تعقبها مفاعاة الحقيقة كما علم من اية الاجفاف فهم  
عند المقدمات يبادرون بالايمان طنا ان الحقيقة لا تقع بهم  
فيما جلهم العذاب لان الايمان عنده وقوع الباع لا ينفج  
حينئذ فامله فانه اولى بتساق الاية **مسئلة** سال العز  
في اماليه ايضا عن قوله تعالى وما ايتكم من ربك ليرثوا في اموال  
الناس فلا يرثوا عند الله فقال المراد ان الاخر لا يثبت اليه  
ولا يرثه وقوله تعالى وقالوا لا يسألون الناس الحافا المراد  
عن الحاف واذا كان المراد في الايتين ما ذكر فلم يبق الاخص  
دون الاعم مع انه لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم بخلاف  
عكسه انتهى فاجوابه **الجواب** اما الابد الاول فالجواب  
عنها ان الزيادة في الثواب لازمة لو جرد اصل الثواب على العمل  
بنفس قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فليز من نفي  
زيادة الثواب في اصله فلا اعمر ولا اخص فيها حتى يتجدها  
قاله العز **فان قلت** سلما ذلك فلم اوثر في الزيادة المستلزم

لني الاصل على نفي الاصل وهو بالصرح اولى منه بالاستلزام  
**قلت** وجه اشارة مشاكته لما قبله وفي المشاكلة من البلاغة  
ما لا يخفى ولين سلما ان عرض المشاكلة لا يحسن ذلك فقايد  
التعريض بما صرح به عقبه مبالغة في مدح المخلص من انه يصاعف  
له في عمله بخلاف المرائي فانه لا يصاعف له في عمله اذ لا يعمل له  
وله فائدة اخرى هي الاشارة الى غاية تحفير عمل المرائي وفتاد  
عقله حيث اخرج زيادة من ماله محرمة في المعاملة واعطيه  
يستوقع المكافاة عليها وعقل عن ان يعصدها وجه الله تعالى  
فتسبب ذلك من مخز ما عنده تعالى من الاضعاف الذي امن  
به على المخلصين **واما** الاية الثانية فالاشكال فيها اما يتوجه  
على محامل الاية كما ياتي وجا صلاها انه اذا بقى حكم عن محكوم عليه  
يقيد فالأكثر في لسان العرب انصرف النفي لذلك القيد فيكون  
المعنى على هذا اثبت سوا هو ونفي الالحاق اي الالحاج اي ان  
وقع منه سؤال فاما يكون تملطف وتيسير لالحاج وعلى هذا  
لا يتوجه اشكال العز **وقد** ينصرف النفي للحكم فينتفي مع قده  
ولا يخص بالقيد فقط فعلى هذا يكون المعنى لا سؤال منهم ولا  
الحاج وهذا معنى قول **بن عباس** رضي الله عنهما لا يسألون



الناس الجافاً ولا يعبر الحاف وهذا المعنى هو الذي يحى عليه سوال  
العر وجوابه ان شئت اثار في الجاح بالذكر دون غير  
الجاح بنسبه السامع على هذا الوصف وانه ما ينبغي لكل سامع  
الشره عنه لانه يودي الى حرمان السائل ووقع السؤال في  
محذور غالباً ولا يصح على هذا ان يراد لفي هذا الوصف وجده ووجه  
غيره لانه يصير حينئذ هو المعنى الاول وانما يراد بنفي مثل هذا  
الوصف في جميع المترينات على المنفى الاول لانه في الاول  
على سبيل العموم فتنفي متريناته كما انك اذا قلت ما نأتينا فحذرتنا  
واردت المعنى الثاني يكون المعنى ما يكون منك اتيان فلا يكون  
منك حديث وجيد يكون اذا نفيت الاتيان فانفي الحديث  
انتي جميع مترينات الاتيان من المماثلة والمشايدة والاختراع  
في محل واحد ولكن بنسبه بذكر مترين واحد لعرص ما عن سائر  
المترينات ووقع للرجاح انه شبه بهذا المعنى في الآية **قوله**  
امر القيتس على لاحت لا تهدي عنانه ونعفت بانه ليس مثله  
في خصوصيه النفي لان انتفا النار يدل على انتفا الهداية وليس  
انتفا الجاح يدل على انتفا السؤال واجاب عنه ابو حيان بانه  
مثله في مطلق انتفا الشين اي لا سوال ولا الجاح وكذلك

هذا

27  
هذا الامار ولا هدايه لانه مثله في خصوصيه النفي اذ كان  
يلزم ان يكون المعنى لا الحاق فلا سوال وليس تركيب الابه  
على هذا المعنى اذ لا يصح لا الحاق فلا سوال اذ لا يلزم من نفي الجاح  
نفي العام كما لم من نفي المشار في الهداية التي في بعض لوازمه  
**نجم** نظير البيت ان يقال لا يلحقون الناس سوال الا اذ يلزم  
من نفي السؤال الا عر في الجاح الاخص فتلخص من هذا كله  
ان نفي الشين تارة يدخل حرف النفي فيه على شئ فينتفي جميع  
عوارضه ويجه على بعضها بالذكر لعرص ما يلزم ان يكون وتارة  
يدخل حرف النفي على عارض من عوارضه والمقصود نفيه فينتفي  
لنفيه عوارضه وقيل لا الحاف هو السؤال الذي يستخرج به  
المال لكثرة تعلقه اي لا يسألون الناس بالرفق والتلطف واذا  
لم يوجد منه هذا افلان لا يوجد منه هو السؤال بطريق العنف  
اولى وعلى هذا المعنى لا يراد سوال العز **وقيل** معنى الجاف انهم  
يلحقون على انفسهم في ترك السؤال اي لا يسألون لاجل احهم  
على انفسهم في ترك السؤال ومنعهم ذلك بالتكلف الشديد  
وعلى هذا لا يراد سوال العز ايضا **وقيل** من سأل لا بد ان يلح فني  
الجاح عنهم مطلقا نفي السؤال مطلقا لما بينهما من التلازم



وعليه مع ما فيه الا ان ريد قابله ان ذلك الشان مراد عاى  
او اعتبار المظنه لا يرد سؤال الغنا ايضا **وقيل** هو كتابه عن  
عدم اظهار اثار الفقر والمعنى انهم لا يصنعون الى السكوت من ثبات  
الجمال والاكتفاء ما يقوم مقام السؤال المصحح وعليه لا يرد  
سؤال **الغنا** ايضا وفقنا الله لما يرضى عنه وحسن بنا مع اجابته  
في دار كرمه امين امين **مستقله** سال الغنى في اماليه ايضا عن  
قوله تعالى لو اراد الله ان يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء  
سبحانه هو الله الواحد القهار فقال فيه اشكال لانه ان اراد  
الولده الحقيقي لايصح ان يكون مما يخلق وان اراد من ينزله  
الولده في الاكرام كما قال اليهودي نحن ابنا الله وحباؤه **وقال**  
عيسى صلى الله عليه وسلم شاذ به الى اخي وايعكم لم يكن فيه  
احتجاج على المشركين انتهى فاجابه **الجواب** اشكاله مبني  
على فهمه من الايه ان المراد عنها الرد على مدعى حوات الولاده من  
حيث هي على الله تعالى وليس هذا مرادها وانما المراد الرد على  
فرقه مخصوصه زعموا ان المليك بنات الله كما ذكره الله عنهم  
في سورة الصافات بقوله عز قايلا فاستقمهوه الركب البنات  
ولهو البنون ام خلقنا المليك انا وهوسا هودون ثم قال

اصطفى

اصطفى البنات على البنين ما لكم كيف تحكمون افلانذكم عن  
الرد على هو لا بهذا السياق واضح لاعمار عليه والتقدير لو  
اراد الله ان يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء فلم رعم الخاف  
لخصوص البنات مع انهن اوضح الجنسين واعراضه عن اتخاذ  
مع انهما رفعهما فرعمكم ذلك مجرب تحكم لم يصدك الا عن فتاج  
العقل والاستغراق في اوديه الجهل فتامل ذلك فاني لوارين  
نبيه عليه من المفسرين ولكنه جلي اذ لا يتصح تركيب الايه الا  
بعينه **ثم** رايت الفخر الرازي اشار الى هذا بقوله المراد من  
هذا الكلام اقامه الدلائل القاطعه على كونه منزها عن الولد  
وبيانه من وجوه **الاول** انه لو اتخذ ولدا لما رضى الا بالجل  
الاولاد فكيف يستتم اليه البنت انتهى ويصح ان يكون الايه  
ردا على مدعى الولاده من حيث هي على الله تعالى والتقدير لو  
اراد الله ان يتخذ ولدا كما زعموا لما امكن ان يوجد الامن مخلوقا  
اذ لا موجود سواه الا وهو مخلوقه لقيام الأدلة القطعيه على  
امتناع وجود واجبين وعلى وجوب استناد ما عدا الواجب  
اليه واذ لم يمكن ان يوجد الامن مخلوقه فمن الواضح ان المخلوق  
لا يماثل الخالق واذ لو ماثله فكيف يقوم مقام الولد له فان بدلك



استحالة اتخاذ الولد الحقيقي وظهر ان قول الغرضي لا شك  
 لانه ان اراد الولد الحقيقي لا يصح ان يكون مما يخلق من دفع لانه  
 ان اراد الولد الحقيقي بقوله ان يتخذ ولداً يتبين استحالة وجوده بان  
 الولدان الحد لا يكون الا مخلوقا والمخلوق لا يمكن ان يكون ولداً  
 حقيقياً فوجود الولد الحقيقي مستحيل كما دل عليه نظرية الالب  
**هذه اما تيسر** من اجوبة الاستئلة مع تضعض الحال ومن يد  
 اشتغال البال بامراض قلبه وبديته اصرع الى الله في روالها  
 بالكلمة واتقسل اليه بخير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم ان يصح  
 ما اتفق به كل محبة وبليه وان يفتح لي مقفلات الفهم وان يوضح  
 لي غوصات العلوم وان يبين علي جميع ما املته من فضله العليم  
 وسأله من حوجه فانه الحواد الكرم الزوف الرحيم محمد الله  
 هدا هذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على  
 سيدنا محمد واله وصحبه عديم معلوماته ومدايد كماله كما  
 ذكره الذكرون وغفل عن ذكره الغافلون وحسبنا الله ونعم  
 الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال ذلك من كتبه  
 فقير غوريه وكرمه الملتحن الى بيته وحرمة احمد بن محمد السافعي رضي الله  
 عنه امين امين امين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 ان هدانا الله

كتاب شرح البرهان في اصول الدين الاستاد  
 العلامة الشيخ ابي بكر الخفاف رحمه

الله تعالى والمفتي  
 لابي محمد عثمان  
 السلاجي

ومع الله تعالى بروا المفاخر

قررت عليه شجرة ظنم وبالسورة الاولى تقصير  
 في كتابه وسد له باب الورقة الاخرى

الرحم